

# المغرب فى زمن الأمركة

دراسة نشرت بمجلة مسالك العدد 2/2004

فى عالم العولمة والتفاعل الثقافى والاعلامى القويين أمسى العالم ليس فقط قرية صغيرة على حد قول غورباتشوف بل أسرة كبيرة تتوحد على مستوى نمط الاستهلاك بمفهومه الشمولى بشكل يشمل الجانب الاقتصادى مثلما يشمل الجانب الاجتماعى والسياسى والإعلامى ميزته الأساسية انحاء نظام الثنائية القطبية وتعويضها بأحادية قطبية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية؛ بحيث أمسينا اليوم ليس أمام نظام للعولمة بل نظام الأمركة يسعى من خلاله " الأخ الأكبر " إلى بسط سيادته على العالم بطرق حضارية تتخذ من تبنى النهج الديمقراطى والتحرر الاقتصادى واجهة أساسية لترجمة نظام الأمركة.

فى هذا الإطار دخل المغرب فى العديد من اتفاقيات التبادل الحر مع أطراف متعددة كالاتحاد الأوروبى والسوق الآسيوى لكن اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية أسالت مداد العديد من الباحثين مثلما تباينت مواقف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بين موقف مساند وآخر معارض فيما انزوى جانب من الباحثين إلى تبنى موقف الحذر من أبناء العم سام.

بيد أن السؤال المركزى المطروح هنا بإلحاح شديد هو :

أى مستقبل ينتظر المغرب فى زمن الأمركة ؟ أو بمعنى أدق: هل المغرب الراهن قادر على مواكبة تحديات نظام الأحادية القطبية؟

وإذا كان الجواب بالإيجاب فإلى أى حد تبرز هذه المواكبة؟ وماهى المعوقات الذاتية والموضوعية التى تقف فى مواجهة ولوج المغرب لعالم الأمركة ؟

## المحور الأول : الأبعاد السياسية والاقتصادية لاتفاقية التبادل الحر

ليس من قبيل الصدف أن تمتاز العلاقات المغربية الأمريكية بحميمية بالغة؛ إذ تحضر معطيات تاريخية وسياسية تجعل من المغرب حليفا أساسيا للولايات المتحدة الأمريكية ؛ فالمغرب كان أول بلد اعترف باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1789 مثلما اعتبر أول بلد يوقع مع الولايات المتحدة أول اتفاقية للتعاون والصداقة تمت بين السلطان سيدي محمد بن عبد الله وجورج واشنطن فى سنة 1789.

إن هذه العلاقات التاريخية الوطيدة سوف يبلورها جلاله المغفور له الملك الحسن الثانى عبر سياسة خارجية حكيمة مثلما سوف يكرس نفس التوجه العاهل المغربى محمد السادس جعلت الأمريكيين يعتبرونه بالملك الحكيم ويقرون بأن المغرب يعد بحق رائدا فى مجال الإصلاح السياسى.

لقد تبنى المغرب منذ حصوله على الاستقلال النهج الليبرالي القائم على التعددية الحزبية في شقه السياسي وعلى حرية المبادرة في شقه الاقتصادي الأمر الذي أهله لأن يكون أكثر انفتاحا وسبقا في المجال الاقتصادي مثلما حرص على تنويع شركائه الاقتصاديين ؛ فالبرغم من المحاولات الحثيثة التي ما فتئ يبذلها من أجل الالتحاق بالاتحاد الأوربي إلا أن اتجاه هذه الأخير نحو البلدان أوربا الشرقية دفع المغرب إلى أن ينوع فرفائه الاقتصاديين حتى لا يظل حبيس رؤية واحدة ويكفي الاستدلال هنا بأنه بمجرد ما أن أعلن عن توقيع اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى عجلت تركيا بالتوقيع على اتفاقية مماثلة مع المغرب.

وبالرغم من كون موازين القوى الاقتصادية بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية جد متفاوتة لكن من شأن دخول المغرب في هذه الاتفاقية أن يمنح للمقولة المغربية قدرا كبيرا من التنافسية التي ما زالت الغائب الأساسي في المعادلة الاقتصادية المغربية ؛ فبعد عقود من الاتكالية والتفوق على الذات وسيطرة المقولة العائلية وممارسة التملص الضريبي غدا من الضروري تحقيق تعبئة وطنية للمجتمع المغربي حتى يستطيع مسايرة ركب الأمركة

يقوم المجتمع الأمريكي على ثلاث مقومات أساسية أولها التحرر الاقتصادي وثانيها إقرار نظام ديمقراطي وثالثها وجود جهاز عدالة قوي فاعل وفعال.

فإلى أي حد تحضر هذه المقومات في المجتمع المغربي.

### المحور الثاني: حدود الممكن والمستبعد لولوج المغرب زمن الأمركة

مثلما يتوفر مغرب اليوم على عوامل قوة فإنه يواجه معوقات ذاتية وموضوعية تشكل تحديا حقيقيا؛ إذ تواجهه تحديات متعددة وحرارة كاتفاقية الشراكة في أفق 2010؛ اتفاقية التبادل الحر في 2004 وأكثر من هذا وذاك مازالت هناك ملفات عالقة ذات صبغة داخلية لكن لها مضاعفات خارجية ويأتي على رأسها تسوية قضية الصحراء المغربية؛ تأهيل الاقتصاد الوطني؛ إصلاح المنظومة التربوية ؛ تفعيل جهاز العدالة ؛إعمال المفهوم الجديد للسلطة لكن قبل هذا وذاك لابد من تحقيق انتقال ديمقراطي فاعل وفعال.

لقد كان المغرب سباقا إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي مع ما يحمله من إمكانيات ووسائل فاختر التوجه الليبرالي المنسجم مع توجهات العولمة الأمر الذي أفضى به في نهاية الثمانينات إلى تدشين مسلسل الخصخصة يوازها إجراءات متعددة كالاصلاح الضريبي السعي نحو عصرنة القطاع المالي؛ وضع سياسة انعاش للاذخار المحلي وبموازاة مع ذلك عمدت الدولة على تحرير التجارة الخارجية عبر تغيير سعر الصرف ورفع الحواجز الجمركية وتخفيض حقوق الجمرك مع الحرص على تقوية الصادرات وتحرير الأسعار دون أن ننسى خلق الشباك الوحيد للاستثمار مع خلق وكالات

جهوية لتنمية الاقتصاد الوطني عبر مختلف جهات المملكة دون أن ننسى إعمال المفهوم الجديد للسلطة في شقه الاقتصادي عبر منح صلاحيات واسعة لعمال وولاية جلالة الملك.

وإذا كان المغرب قد قطع أشواطاً هامة في مسلسل الخصخصة فإن فعاليتها تتوقف على ضرورة جلب الاستثمارات الأجنبية التي تظل شرطاً رئيسياً لإنجاحها؛ فالخصخصة والاستثمارات الأجنبية المباشرة عنصران أساسيان يرتبطان بشكل مباشر بمسألة تحرير الاقتصاد الوطني الذي يفرض مبدئياً على المغرب بأن يحقق معدل نمو يصل إلى 5% من الناتج الإجمالي ونسبة من الاستثمارات تصل إلى 26% سنوياً الأمر الذي لم يتحقق لحد الآن.

فما المطلوب إذن؟

لتحقيق هذه الأهداف لا بد من بلورة استراتيجية شمولية تأخذ بعين الاعتبار خلق مقابلة مواطنة تدرك بأن نجاحها في عالم العولمة ينسجم كل الانسجام مع تبنيها لقيم المواطنة الحقة؛ فالشفافية في التدبير والتسيير والتضامن الاجتماعي والالتزام بالواجبات المؤداة لصندوق لدولة كلها مطالب ملحة ينبغي للمقابلة المغربية الالتزام بها .

ومثلما ينبغي خلق مقابلة مواطنة فإن استحضار نقابة مسؤولة أمسى مطلباً استراتيجياً لا محيد عنه ؛ فنقابة اليوم ليست هي نقابة أمس؛ ذلك أن إكراهات العولمة تتطلب من النقابة استحضار خصوصيات الاقتصاد المغربي مع مراعاة الجانب الاجتماعي؛ وهو الأمر الذي ينبغي التفكير فيه بجدية قبل إعمال بنود هذه الاتفاقية ذلك أن السائد في المجتمع المغربي هو النظام التكافلي وهو أمر يتعارض مع نظام العولمة.

إن هذا التوجه ينبغي أن يكون حاضراً بقوة في إعمال مقتضيات مدونة الشغل لكونها ستشكل ميزان الحرارة الذي على ضوءه سنقيس درجة التفاعل الاجتماعي بين النقابة والمقابلة المغربيتين.

لكن في مقابل كل هذا مازالت تبرز جملة من المعوقات الذاتية والموضوعية يأتي على رأسها هيمنة اقتصاد الربيع على النسيج الاقتصادي الوطني؛ فالسائد حتى الآن هو المقابلة العائلية التي لا تشكل فقط عبئاً على نفسها بل إرثاً اقتصادياً سلبياً يهدد النسيج الاقتصادي المغربي برمته لكونها ترفض الانفتاح وتمارس قدراً كبيراً من التقوقع على الذات مثلما تغيب استقطاب الأطر المغربية المتخصصة مثلما تجيد التملص الضريبي بكافة أشكاله الأمر الذي ينعكس سلباً على معدل النمو الوطني

وما يزيد الطين بلة هو أن الاقتصاد الوطني يتشكل مما يزيد عن 90% من المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تعاني من مشاكل جد متعددة تتضافر إلى التحديات التي ستحملها الشركات؛

الأمريكية المتميزة بإمكانية ابتلاع المؤسسات الكبرى والمتوسطة؛ فكيف سيكون مصير المقاولات الصغرى والمتوسطة الغائب عنها عنصر التنافسية؟؟

وفي مجال يرتبط بشكل وثيق بالمجال الاقتصادي تبدو الإدارة المغربية في موقع حرج؛ إذ يعترها جملة من المعوقات البنوية المتمثلة أساسا في شدة البيروقراطية؛ غياب الشفافية؛ الارتكاز على المحسوبية والزبونية؛ ضعف ترشيد الموارد وتغييب معطى الحيز الزمني والجغرافي؛ فشدة التمرکز هي السمة الغالبة على الإدارة المغربية؛ إذ يوجد ما يزيد عن 10% من الموظفين في الرباط لوحدھا..

وغير بعيد عن مجال الإدارة يبرز مجال آخر يكتسي تفعليه أهمية بالغة ألا وهو جهاز العدالة؛ إذ لا يمكن الحديث عن عدالة قوية ونزيهة في غياب مجتمع ديمقراطي؛ مثلما يصعب الحديث عن انتقال ديمقراطي هادئ وهادف في غياب عدالة فاعلة وفعالة .

إن مناقشة مجتمع عادل ليس عملية تنظير للمنظرين والباحثين أو أخلاقيات ينطق بها الحكماء؛ بل هي ضرورة ملحة قصد ربط الجسور بين التصور المثالي والواقع المعاش.

إن هذه العلاقة أمتت جد وطيدة في ظل التحولات الدولية والمتغيرات الوطنية؛ وتزايد حدة الفوارق الطبقيّة وتقليص دور الدولة الأمر الذي يجعل العدالة ليست فقط جهازا قانونيا مهمته حل النزاعات بين الأفراد؛ بل أمسى جهازا للتوجيه والضبط الاجتماعي من خلال ممارسته للوظيفة التحكيمية باسم الدولة مما يجعله رافدا من روافد الديمقراطية؛ فلامجال للحديث عن حقوق الإنسان إلا إذا كانت محصنة من قبل جهاز عدالة مستقل وفاعل؛ فالقضاء أمسى مؤسسة سياسية بالمعنى الواسع لأنه يقوم بوظيفة حفظ الاستقرار والسلم الاجتماعي في إطار مجموعة من المبادئ والديمقراطية الحديثة التي تحتل فيها دولة الحق والقانون العمود الفقري

إن هذه التوطئة تضعنا أمام جملة من التساؤلات يأتي في مقدمتها :

- كيف يمكن لجهاز العدالة أن يساهم في تحسين الديمقراطية؟ وعلى ضوء أي مقارنة يمكننا معالجة طبيعة العلاقة القائمة بين العدالة والتنمية المستدامة؟ هل ينبغي معالجة موضوع العدالة من منظور قانوني صرف فقط؟ أم ينبغي تجاوزها إلى مقارنة سوسيولوجية؛ وإذا كان الاحتمال الثاني هو الوارد نظرا لشموليته فكيف السبيل لتطبيقه؟

يعتبر الفكر السياسي والقانوني الأمريكي أن استقلال القضاء ركن أساسي

من أركان الديمقراطية ودعامة أساسية من دعائم دولة الحق والقانون.

إن الباحث الجامعي لا يمكنه أن يفهم واقع جهاز العدالة بالمغرب إلا إذا وضعه في إطاره العام أي داخل توقعه داخل بنية وجوهر النظام الدستوري السياسي المغربي الذي يعيش

في إطار قدر كبير من الخصوصية السياسية؛ وجهاز العدالة لا يحطم هذا التفرد السياسي؛ بل يكرسه في أسمى تجلياته.

إن انفراد النظام السياسي المغربي بالفردة السياسية المحيلة إلى الإرث الخلفي الإسلامي القاضي بكون مهام الإمامة لاتخضع للتجزئ ستفضي إلى إقرار نوع من **الفصل التجزيئي للسلط المنسجم مع طبيعة هذا النظام.**

إن التزام الملك المغربي بتطبيق مهامه كأمر للمؤمنين وكمك دستوري يمارس دور الحكم والحاكم تحول دون اخضاعه لمبدأ فصل السلطات؛ فالحكم يقتضي أن يكون في مركز يعلو على باقي السلط بحيث لايشمل سوى السلطتين التنفيذية والتشريعية؛ كما أن الملك لا يمارس سلطا أو وظائف بل **مهاما مخولة إليه بموجب عقد البيعة .**

وعلى اعتبار أن فصل السلط يشكل ميكانيزما دستوريا لايرقى إلى المهام المسنودة للملك بموجب **الفصل 19؛**

إن اعتبار الملك المغربي أميرا للمؤمنين يجعل مهامه غير قابلة للتجزئ أو التفويت على اعتبار أن الامامة لا تقبل التجزئة على حد قول الماوردي؛ بقدر ما يكون الأمر نوعا من التفويض. إن هذا الواقع لا يتعارض مطلقا مع الفصل 76 من الدستور المتعلق باستقلالية القضاء فالملك المغربي لا يتدخل إطلاقا في الأحكام التي يصدرها القضاة؛ والأحكام التي تنطق باسمه لا تعدو أن تكون مسألة تشريفية.

إن هذا التوجه يبدو حاضرا بقوة في النظام السياسي الأمريكي؛ فالبرغم من كونه نظاما رئاسيا يتميز بوجود فصل للسلطات إلا أن الواقع العملي يبين وجود تداخل ملحوظ بين السلطات الثلاث وبالأخص على مستوى السلطة التنفيذية المتمتعة بسلطات جد واسعة الأمر الذي يدفعنا إلى وصف الرئيس الأمريكي بكونه ملك منتخب"

لقد أصبح مفروضا اليوم على جهاز العدالة في ظل الممارسة المهنية الراهنة أن لا يقتصر دوره على المعالجة القانونية الصرفة؛ بل لابد من أن يمتلك رؤية استراتيجية تجعله قادرا على تدبير الشأن المجتمعي؛ فجهاز العدالة لم يعد سلطة مهيكلة، بل أمست له **وظيفة مجتمعية تتمثل في امتصاص التوترات المجتمعية بفعل استعصاء حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية**

**التي تخبط فيها المغرب الراهن؛** فلو أخذنا على سبيل المثال لا الحصر اشكالية الاستثمارات في المغرب فإن رجل العدالة موضوع اليوم بين المطرقة والسندان بين **النقابة المسؤولة والمقاولة المواطنة؛** فهو مطالب من جهة بمراعاة الجانب الاجتماعي حيث يتحتم عليه الوقوف بجانب الطرف

الضعيف ألا وهو العامل؛ وفي المقابل عليه أن يحرص على ضمان حقوق المستثمرين؛ فلا تنمية مستديمة في غياب اقتصاد قوي.

غير أنه لا يمكن للإنسان أن يطمئن إلى جهاز عدالة إلا إذا كان هذا الجهاز يقر له فعليا حق المساواة بين الفقير والغني؛ صاحب السلطة ومفتقدها؛ العالم بالقانون والجاهل به؛ أي بعبارة أدق أن يحفظ للإنسان كرامته؛ حيث يقول برودون "كرامة الإنسان هي الدافع الأساسي لتقدم وازدهار العدالة".  
وبقدر ما برهن المجتمع المدني المغربي عن تعامل يقض مع مقتضيات هذه الاتفاقية وذلك بإبداء قدر كبير من التحفظ في الكثير من جوانبها أو المطالبة بالكشف عن تفاصيلها العريضة وهذا مؤشر قوي يكفك بقدر ما برزت جماعات مصالح بدا لها أن هذه الاتفاقية سوف يحطم مصالحها الاقتصادية.

إن هذا الدفاع يعتبر عملا مشروعا لكن ينبغي أن يتم في إطار الضوابط القانونية والسياسية وإعمالا لمفهوم الشفافية في إعلان النوايا؛ فخير التوقيع على الاتفاقيات التبدل الحر لم يعد ترفا اقتصاديا بل أمسى خيارا استراتيجيا لا محيد عنه لذا فإن التغيير ينبغي أن يشمل النسيج الاقتصادي المغربي في انتظار هذه المواعيد الحارقة فإما أن يكون المغرب على موعد مع هذه التواريخ وإما أنه سيخلفها.